دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Governance in Achieving Sustainable Development

عارف يوسف حسين صالح*
جامعة قرطاج – تونس
arefsaleh52@gmail.com

تاريخ الارسال:2026/02/04 تاريخ القبول:2026/03/23 تاريخ النشر:2026/06/11

ملخص:

يتناول هذا البحث دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبارها إطارًا مؤسسيًا وإداريًا يسهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد وتعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يُعد أحد العوامل الأساسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعالج البحث العلاقة التكاملية بين الحوكمة والتنمية المستدامة، من خلال تحليل المفاهيم الأساسية لكليهما، واستعراض المبادئ والآليات التي تتيح للحوكمة دعم السياسات التنموية طويلة الأمد. كما يسلّط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في الدول النامية، ويقترح مجموعة من التوصيات الكفيلة بتعزيز دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الحوكمة. التنمية المستدامة. الشفافية. المساءلة. سيادة القانون.

Abstract:

This research examines the role of governance in achieving sustainable development, as an institutional and administrative framework that contributes to improving the efficiency of resource management and enhancing transparency, accountability and the rule of law. The research is based on the hypothesis that the application of good governance principles is one of the key factors to ensure the achievement of sustainable development in its economic, social and environmental dimensions. The research addresses the complementary relationship between governance and sustainable development, by analyzing the basic concepts of both, and reviewing the principles and mechanisms that allow governance to support long-term development policies. It also highlights the most prominent challenges facing the implementation of governance in developing countries, and proposes a set of recommendations to enhance the role of governance in achieving the Sustainable Development Goals.

Keywords: Governance, Sustainable Development, Transparency, Accountability, Rule of Law.

*المؤلف المرسل

مقدمة

شهد مفهوم التنمية المستدامة اهتمامًا وانتشارًا متزايدين على مستوى دول العالم، نتيجة للتسارع التكنولوجي المتلاحق واتساع نطاق العولمة الاقتصادية، الأمر الذي دفع الدول إلى السعي لمواكبة هذه التحولات من خلال تطوير وتحديث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يلبّي احتياجات السكان الحالية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حقوق الأجيال القادمة وعدم الإضرار بقدرتها على تلبية احتياجاتها المستقبلية، وهو ما يُعد جوهر التنمية المستدامة وغايتها الأساسية[1].

ظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد بمسمى التنمية الاقتصادية بهدف استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة وآليات توزيع عوائدها بطرق مثلى، ثم تطور هذا المفهوم وبدأ بالتركيز على قدرات الفرد ومستوى المعيشة وهو ما أصبح يعرف بالتنمية البشرية،[2] والتطورات المتلاحقة والوعي الكبير المتزايد لدى الأفراد والمجتمعات بضرورة الاهتمام بقضايا البيئة والمجتمع ساعد على ظهور مصطلح جديد يجمع بين كل هذه القضايا وهو ما عرف بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد النظرية والتطبيقية التي تتناولها، حيث تكمن أهميتها في:

- إبراز الدور المحوري للحوكمة الرشيدة في دعم مسارات التنمية المستدامة.
- الإسهام في إثراء الأدبيات القانونية والإدارية المتعلقة بعلاقة الحوكمة بالتنمية.
- مساعدة صانعي القرار على فهم أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في ظل ضعف الحوكمة.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- توضيح مفهوم الحوكمة وأبعادها المختلفة.
- بيان مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها الرئيسية.
- الكشف عن دور مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحديد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في السياق التنموي.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل المفاهيم المرتبطة بالحوكمة والتنمية المستدامة، ودراسة النصوص القانونية والتقارير الدولية ذات الصلة، وتحليل الآراء الفقهية والدراسات السابقة، بما يتيح فهمًا معمقًا للعلاقة بين الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تسهم الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، وما أبرز التحديات التي تواجه تفعيل دورها في هذا المجال؟

- ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:
- ما مفهوم الحوكمة وما مبادئها الأساسية؟
- كيف تؤثر الحوكمة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

ويشتمل هذا البحث على مبحثين وهما دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، والآثار الإيجابية والسلبية للحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا : دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

إن ربط الحوكمة بالتنمية المستدامة عنصر أساسي في تحقيق مستهدفات الخطط الإستراتيجية للدول، كما إن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة (مثل الأزمة المالية العالمية – 2008) والأزمات الأخرى (أزمة تفشي جائحة كورونا –2020)، أعادت التذكير بأن دور القطاع العام في إدارة الأزمات محوري وهو الأساس حيث قادة المنظمات الحكومية الجهود لمعالجة هذه الأزمات والتخفيف من آثارها السلبية، بل إن القطاع الخاص استفاد من الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر[3].

وعليه، تُعدّ الحوكمة أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لما لها من دور فاعل في تعزيز كفاءة إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أولت المنظمات الدولية اهتمامًا متزايدًا بتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة ضمن أطرها المتنوعة، وربطها بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أسفرت قمة ريو، المعروفة بقمة الأرض والمنعقدة عام 1992م4، عن إنشاء ثلاث آليات للحوكمة البيئية. ويمكن تحليل دور الحوكمة في دعم تحقيق التنمية المستدامة بالاستناد إلى أبعادها الثلاثة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

1. العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة

تعد الحوكمة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وهي عوامل أساسية لضمان استدامة العملية التنموية. من خلال الحوكمة القوية، يتم تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة. لذلك، فإن فهم العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة يعتبر أمرا بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية.

تُعدّ التنمية المستدامة من أبرز التوجهات الحديثة التي تجاوزت مفهوم التنمية الاقتصادية التقليدية، لتشمل أبعادًا أكثر شمولًا تمس الجوانب الاجتماعية والبيئية. وقد تطوّر هذا المفهوم ليؤكد على أهمية تحقيق التوازن والتكامل بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، بما يضمن استمرارية التنمية وعدالتها. وتشكل

هذه الأبعاد الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتسعى إلى تحقيق أهدافها على المدى الطويل[5]، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1.1. دور الحوكمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يرتبط البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ويتحقق ذلك من خلال توفير بيئة استثمارية مستقرة ومحفِّزة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني. كما تتطلب استدامة وجودة الخدمات العامة والخاصة تعزيز الإيرادات الحكومية، وترشيد النفقات، وضمان كفاءة استخدام الموارد المالية في مجالات التخصيص والإنفاق. وتُعدّ الحوكمة الإطار الأساسي الكفيل بتحقيق هذه الأهداف، لكونها تعزز الشفافية والمساءلة وحسن الإدارة. وفي هذا السياق، تسهم حوكمة القطاع الضريبي في تبسيط إجراءات التحصيل، وضمان العدالة والشفافية في فرض الضرائب، مما يؤدي إلى تنشيط الأداء الاقتصادي ودعم تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.[6]

2.1. دور الحوكمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يُعدّ خفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر، من خلال تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، من أبرز الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة. وتؤدي الحوكمة دورًا محوريًا في دعم تحقيق هذه الأهداف، وذلك عبر تقليل تكلفة الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والسكن، مع الارتقاء بجودتها وضمان إتاحتها بصورة عادلة. كما تسهم الحوكمة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة في النظام الضريبي، الأمر الذي يساعد على تقليص الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة. ويُسهم ذلك في تحقيق نمط حضري متوازن ومنسجم، يعزز دور المدن باعتبارها مراكز رئيسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[7].

3.1. دور الحوكمة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يسهم تفعيل الحوكمة البيئية ضمن استراتيجية متكاملة وتشاركية تجمع بين مختلف أطر الحوكمة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إسهامًا فعّالًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي. إذ تتيح الحوكمة تحقيق هذا البعد من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحد من الاستغلال غير المشروع لها، بما يعزز الكفاءة الاقتصادية ويحافظ على الاستدامة البيئية. كما أن اعتماد استراتيجية فعّالة لحوكمة قطاع الموارد المائية يسهم في مواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات المناخية. إضافة إلى ذلك، فإن تبني حوكمة شفافة لقطاع الصناعات الاستخراجية يساعد في مكافحة الفساد والرشوة، ويُلزم الشركات، ولا سيما الصناعية منها، بتطبيق مبادئ الحوكمة في أنشطتها، الأمر الذي يُعد ضمانًا أساسيًا لحماية البيئة وتحقيق بيئة نظيفة وآمنة خالية من المخاطر التي تهدد استدامتها[8].

استنادًا إلى ما سبق، يتضح وجود علاقة وثيقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وترسيخ قواعد التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتجلى طبيعة هذه العلاقة في الأثر الإيجابي الذي يترتب على تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الجوانب التنموية المرتبطة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة. وانطلاقًا من ذلك، حرصت المنظمات الدولية على ربط تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتفعيل مبادئ الحوكمة، ولا سيما الحوكمة البيئية، باعتبارها ركيزة أساسية في حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، والتي تمثل بدورها منطلقًا جوهريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل.

4.1. دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تلعب الحوكمة دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، فهي تمثل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها بناء مؤسسات قوية وقادرة على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الحوكمة الرشيدة تضمن استدامة العمل المؤسسي وتعزيز الإدارة الفعالة للموارد، مما يدعم جهود التنمية المستدامة.

تأتي أهمية الحوكمة في التنمية المستدامة من خلال بناء مؤسسات مستدامة، فالحوكمة الجيدة تساهم في بناء مؤسسات قوية ومتينة، قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل. وإدارة الموارد بكفاءة، حيث تضمن الحوكمة توظيف الموارد بكفاءة وفاعلية، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة أو الأجيال القادمة. ناهيك عن تحسين المستوى المعيشي، فالحوكمة تساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص عمل وخدمات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما انها تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة، حيث تضمن الحوكمة شفافية الإجراءات والقرارات، مما يعزز الثقة بين المؤسسات والمجتمع، ويزيد من المساءلة عن الأداء. اضافة الى مساهمتها في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، مثل الحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام[9].

أما فيما يتعلق بدور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتضمن الحوكمة توجيه الموارد إلى الفقراء والضعفاء، مما يساهم في القضاء على الفقر. وتضمن توفر الغذاء للأشخاص، مما يساعد في القضاء على الجوع. وتضمن توفر الرعاية الصحية للجميع، مما يساهم في تحقيق صحة جيدة ورفاهية. وتضمن توفر التعليم الجيد للجميع، مما يساهم في بناء مجتمع ذي معرفة. وتضمن توفير فرص متساوية للجميع، بغض النظر عن جنسهم، مما يساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتضمن توفر مياه نظيفة وصرف صحي للجميع، مما يساهم في تحقيق صحة جيدة ورفاهية. وتضمن توفر طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتضمن توفر فرص عمل لائق وذات قيمة، مما يساعد في تحقيق اقتصاد مزدهر[10]. وتضمن توفر البنية التحتية اللازمة للصناعة والابتكار، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتضمن تقليل عدم المساواة بين الأفراد والمناطق، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعي.[11]

2. التحديات والعوائق التي تؤثر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

تعاني فلسطين من مجموعة من التحديات والعوائق التي تؤثر على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتشمل هذه التحديات قضايا الاقتصاد والبيئة والاجتماع والصحة والتعليم والبنية التحتية[12]، ويجب على الحكومة والمؤسسات ذات الصلة العمل معا للتصدي لهذه التحديات وإيجاد الحلول المناسبة، وتوجيه الاستثمارات والجهود بشكل فعال لضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1.2. التحديات السياسية تواجه دولة فلسطين

التحديات السياسية العديدة والمعقدة التي تؤثر بشكل كبير على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فعلي الرغم من النضال الطويل للشعب الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه وتقرير مصيره، إلا أن الوضع السياسي المعقد يعرقل بشكل كبير تحقيق التقدم والتنمية المستدامة[13].

وأحد أبرز التحديات التي تواجه فلسطين هو الوضع السياسي المعقد، حيث تعاني من تصاعد الصراعات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في البلاد. ومن الصعب على الحكومة الفلسطينية تحقيق الاستقرار وتنفيذ خطط التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف الصعبة.

علاوة على ذلك، يعاني الشعب الفلسطيني من عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الوضع الاقتصادي السيئ وضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة، جميع هذه العوامل تعوق تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين وتجعل من الصعب على الشعب الفلسطيني تحسين معيشتهم وتوفير فرص عمل مستقرة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه فلسطين تحديات كبيرة في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، حيث يعاني النظام السياسي في البلاد من ضعف شديد في الهياكل الحكومية وسوء الإدارة ونقص الشفافية والعملية القضائية غير المستقلة والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، تلك القضايا المعقدة تعرقل بشكل كبير تحقيق التقدم والاستقرار السياسي المستدام في البلاد، وتجعلها تتراوح بين النجاح النسبي والفشل التام في سبيل تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنشودة[14].

2.2. التحديات المالية

تعتبر التحديات المالية أحد أبرز العقبات التي تواجه عملية تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، وتشمل هذه التحديات قلة الاستقرار الاقتصادي والمالي بسبب الظروف السياسية والأمنية المعقدة في المنطقة. كما تصاحب ذلك الانخفاض المستمر في معدلات النمو الاقتصادي وتدهور الظروف المعيشية للسكان، مما يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الحكومة من صعوبة كبيرة في جمع الضرائب وتأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والبرامج الرامية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتحقيق رؤية واقتصاد قوي ومستقر للبلاد، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم بسبب تداعيات (جائحة كوفيد 19)، يشهد الاقتصاد الفلسطيني تحديات خاصة وضغوطا مالية هائلة تعيق سير عمل الحكومة وتؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية الشاملة وتلبية احتياجات

المواطنين، ولذا فإن مواجهة هذه التحديات المالية تتطلب اتخاذ إجراءات جذرية ووضع استراتيجيات فعالة لزيادة الإيرادات وتعزيز الاستقرار المالي[15].

هذه الإجراءات والاستراتيجيات التي تعزز من فرص الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيف الاعتماد على المعونات الخارجية، وتعزز من قدرتها على تنفيذ المشاريع التي تسهم بشكل فاعل في تحسين البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة في البلاد.

وبالتالي تساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل شامل ومستدام، وتعمل هذه الإجراءات والاستراتيجيات على تعزيز الشفافية وتحسين الإدارة العامة وبناء قدرات المؤسسات ذات الصلة، إضافة إلى ذلك، تعزز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتساهم هذه الإجراءات والاستراتيجيات في تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز المساواة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات والاستراتيجيات تعزز الابتكار والتكنولوجيا والتحديث في القطاعات المختلفة وتشجع على تطوير الصناعات الوطنية وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية[16].

استخلاصا لما سبق، تعتبر فلسطين من بين الدول التي تواجه تحديات كبيرة وصعوبات جسيمة في مجال الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تشهد الأوضاع الراهنة صراعات سياسية واقتصادية معقدة ومضطربة تؤثر بشكل كبير وعميق على جميع جوانب الحياة في هذه البلاد الحبيبة، حيث تتعرض الحكومة الفلسطينية لضغوط هائلة في محاولة لإدارة هذه التحديات المتعددة والمتراكمة، حيث يتعين عليها التفاف حول العراقيل والصعوبات التي تواجهها يومياً، والسعي جاهدة لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فلسطين تواجه تحديات هائلة في مجال التنمية المستدامة والقضايا البيئية، مع الاهتمام بتحقيق التوازن البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية الثمينة، وخاصة المياه والتربة والطاقة [17].

على سبيل المثال، يمكننا تطوير استراتيجيات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز التعاون المحلي والدولي وتعزيز المشروعات التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ذلك، يمكننا تشجيع المشاركة الشعبية والشبابية وتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار. ومن المهم أيضاً أن نركز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تعزيز الأنظمة القانونية وتنفيذ الإصلاحات الضرورية. إننا ملتزمون بتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحوكمة، وسنواصل العمل بجد لتحقيق هذه الأهداف النبيلة وتجاوز التحديات التي تواجهنا[18].

يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف على قدرة موظفي الخدمة المدنية ومهاراتهم القيادية على التعامل مع الطبيعة المعقدة لأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قدرتهم على تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزامات السياسية. في عالم سريع التغير، تُعد الخدمات العامة الاحترافية والقادرة والمستجيبة أكثر أهمية من أي وقت مضى لتحقيق القيمة وزيادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم العامة. وفي إطار استراتيجيات

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الحكومات تكييف ممارساتها الإدارية لتعكس واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً متزايد التعقيد، وتحسين استخدام الموارد والقدرات البشرية على النحو الأمثل[19].

يحتاج موظفو الخدمة المدنية على جميع المستويات وفي جميع المؤسسات إلى اكتساب مهارات تُمكّنهم من تجاوز بيئة العمل التقليدية، وتحفزهم على التفكير والتصرف بطرق جديدة ومتعددة التخصصات. عليهم أن يتعلموا كيفية تطبيق أدوات وأساليب جديدة في ابتكار القطاع العام، والتفكير القائم على النظم، وتصميم السياسات التجريبية؛ وأن يطوروا أساليب قيادية تُشجع التعاون لمواجهة تحديات السياسات المعقدة والمتشابكة والمستعصية التي تفرضها أهداف التنمية المستدامة. يُعدّ تحديد مهارات موظفي الخدمة المدنية وتعزيزها أمراً أساسياً لضمان قدرة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جهوداً منهجية وغير متحيزة ومستدامة لدعم القيادة الحكومية[20].

ومن خلال هذه الشراكة، تستعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البلدان في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: أثر تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة

تقوم الحوكمة على تطوير المؤسسات والعمليات لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين العاديين بما في ذلك المهمشين والفقراء، وترتبط كذلك بعمليات التحول الديمقراطي وتعزيز جودة الديمقراطية، بجانب تعزيز دور المجتمع المدني وحرية الإعلام والصحافة، واحترام حقوق الإنسان، وتمكين الفئات المهمشة، فالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان مرتبطان ويعزز كل منهما الآخر، فالحق في التنمية من الحقوق الحديثة في القانون الدولي، ويهدف إلى تحقيق رفاهية كل السكان وتحسين الحالة الغذائية والصحية والسكانية، مما يساهم في تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقضاء على الفقر، وذلك يتطلب وجود حكم رشيد يمهد الطريق .[21]

1. أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

تتمثل أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في دورها الحيوي والحاسم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل والشامل للجميع. وفي تحسين جودة الخدمات العامة والتعليم والرعاية الصحية والتأكيد على ضرورة توفير بيئة مواتية للأعمال والتشجيع على الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والتفاوت والفساد، وعلاوة على ذلك، فإنها تنطوي على تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافة والمسؤولة، وتعزز قدرة المؤسسات الحكومية على تلبية احتياجات المواطنين والمجتمع وبالتالي، تعد الحوكمة عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه العام في البلدان والمجتمعات [22].

من خلال الحوكمة القوية، يمكن بفضل قدرتها الاستثنائية من تحقيق التنمية المستدامة إلى أبعد الحدود، حيث تقوم بإدارة الموارد العملاقة المتاحة بشكل فعال وتركيز الاستثمارات الهائلة نحو الأولويات الوطنية التي تنسجم تماماً مع طموحات وتطلعات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحوكمة القوية على تحقيق العدالة والمساواة الحقيقية في كافة مجالات الحياة، بدءاً من التوزيع العادل للموارد وصولاً إلى تعزيز مبادئ المساواة بين جميع فئات المجتمع وضمان تكافؤ الفرص، فهي تساهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزز تناغم وازدهار الأمم والشعوب، الحوكمة القوية لها القدرة على إحداث تغيير إيجابي في المجتمعات، حيث تضمن إدارة عادلة وشفافة للموارد والمؤسسات، وتؤمن الحوكمة القوية حقوق المواطنين، وتقدم دعماً كاملاً للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك، تعمل الحوكمة القوية على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد[23].

ومن خلال تحقيق العدالة والمساواة الحقيقية، يتمكن الأفراد في المجتمع من الاستفادة من فرص غير محدودة وتحقيق أقصى إمكاناتهم. يعتبر تنظيم وإدارة الموارد بطريقة عادلة وفعالة جزءاً أساسياً من الحوكمة القوية، إلى جانب ذلك، تساهم الحوكمة القوية في تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار وتنمية المجتمعات، حيث يتم التركيز على تنمية المهارات وتوفير الفرص التعليمية والوظيفية المناسبة. تمثل الحوكمة القوية أساساً حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة وازدهار الأمم والشعوب.

1.1. أدوار ومسؤوليات الحكومات والمؤسسات في تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة

تلعب الحكومات والمؤسسات دوراً حيوياً في تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة من خلال وضع السياسات والإجراءات التي تدعم الشفافية والمساءلة، وإقرار التشريعات والقوانين التي تحد من الفساد وتعزز مبادئ الحوكمة يعد أمراً أساسياً لضمان تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك ينبغي على الحكومات والمؤسسات تعزيز تعاونها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان توازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

- التشريعات، تعد السياسات الحكومية والتشريعات القانونية الأساسية في تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة، إذ تحدد وتقوي القوانين النظام القانوني الذي ينظم العلاقة الوثيقة بين الحكومة والمواطنين والمؤسسات، وتضمن تطبيقاً للمبادئ السمات الأساسية للشفافية، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات المسائلة ومكافحة الفساد بفاعلية وجدارة.

من خلال ذلك، يتم تعزيز نظام قانوني يتمتع بقاعدة ثابتة ويعزز حقوق المواطنين ويشجع التزام الحكومة بالعدالة وإرضاء الشعب، ومع ذلك، يجب أيضاً التأكيد على أن السياسات والقوانين ليست مجرد كتاب أو نص في الورق، بل يجب تنفيذها وتطبيقها بطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب وحسب الاحتياجات العامة ومصالح المجتمع. هذا يتطلب وجود آليات فعالة لمراقبة تنفيذ السياسات والقوانين وضمان التزام الحكومة والمؤسسات بتنفيذها بطريقة ملتزمة وموضوعية من خلال هذا الإطار القانوني المعزز، يتسنى تحقيق بيئة حاكمة قوية وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق التقدم والرخاء للأمة [24].

وتشمل التشريعات المتعلقة بالتنمية المستدامة قوانين بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية تهدف إلى الحد من التلوث وتحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، يجب أن تكون هذه القوانين متسقة مع

الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وأن تحقق التوازن بين الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- السياسات الحكومية، تعتبر السياسات الحكومية أحد العوامل الرئيسية في تعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة، حيث تحدد هذه السياسات الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الفعالية والشفافية في أداء الحكومة، وبالتالي فإن من المهم أن تكون هذه السياسات مبنية على أسس قوية ومتينة، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للمواطنين والمجتمعات المحلية، كما يجب أن تتضمن هذه السياسات آليات رصد وتقييم فعالة، تضمن تحقيق الأهداف المرجوة والتكيف مع التحديات المستجدة والظروف المتغيرة، علاوة على ذلك، يجب أيضاً أن تكون هذه السياسات قائمة على العدالة والمساواة، وتضمن حقوق الإنسان والاستدامة البيئية، ولتحقيق ذلك، يجب أن تعمل الحكومات على تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ هذه السياسات، وتعتبر الشفافية والمساءلة أيضاً مكوناً أساسياً في نجاح هذه السياسات وتعزيز الحوكمة الرشيدة، في النهاية يتعين على الدول والمؤسسات الدولية تعزيز التعاون والتنسيق في إطار متكامل، من أجل ضمان تنفيذ السياسات الحكومية الفعالة وتحقيق التنمية المستدامة[25].

يجب أن تشمل السياسات الحكومية التشريعات اللازمة لضمان مسائلة المسؤولين ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وبناءً على ذلك، فإن الجهود التي يقوم بها الحكومات يجب أن تكون أوسع نطاقاً وأكثر تعمقاً لضمان تحقيق التنمية المستدامة، ويعد الاهتمام بالمواطنين وتوفير الفرص للمشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذ السياسات الجديدة ضماناً لنجاح هذه الجهود، وبهذه الطريقة، يمكن للأفراد أن يشعروا بأنهم يلعبون دوراً فعالاً في تحقيق التقدم والنمو المستدامين للدولة، كما يجب أن ترفد الحكومات بالتشريعات المناسبة التي تضمن حساب المسؤولين عن أعمالهم وتحاسبهم على أدائهم. إن رقابة المسؤولين والقضاء على الفساد أمور حاسمة لضمان النزاهة والشفافية في العمل الحكومي، علاوة على ذلك، ينبغي على الحكومات تعزيز التوعية بأهمية التنمية المستدامة وبناء ثقافة يشعر فيها المواطنون بالالتزام والمشاركة الفعالة في هذا الصدد، من خلال تمكين المجتمع المدني وتعزيز دوره في عملية صنع القرار، يمكن للحكومات تعزيز الشفافية وتعزيز النزاهة في إدارة الشؤون العامة، بشكل عام فإن الجمع بين التشريعات الملائمة وتشجيع المشاركة المجتمعية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، فقط من خلال العمل المشترك والشراكة بين الحكومات والمواطنين يمكن بناء مجتمع يزدهر وينمو بشكل دائم ومستدام[26].

كما ينبغي أن يتم توفير آليات فعالة وموثوقة لتقييم ومراقبة تنفيذ السياسات الحكومية وضمان تحقيق الأهداف المحددة بفعالية وفاعلية، ويجب أيضاً العمل على تعزيز وتطوير هذه الآليات من خلال دراسة وتحليل نتائجها واستخلاص الدروس المستفادة منها، بالإضافة إلى ذلك يتعين على الجهات المعنية إقامة آليات مشتركة

للتعاون وتبادل المعلومات والتجارب الناجحة في مجال تنفيذ السياسات الحكومية، لذلك ينبغي اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز التواصل بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق تنفيذ سياسات حكومية مثلى وناجحة [27].

2.1. الآثار الإيجابية والسلبية للحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة

يترتب العديد من الاثار الإيجابية والسلبية في تحقيق التنمية المستدامة، وسيتم تفصيلها كلا على حد، بداية بالآثار الإيجابية للحوكمة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

- الآثار الإيجابية، تسهم الحوكمة في إقرار آليات تساعد في إقرار سياسات عامة رصينة، وتخفيض استمرارية العمل بالسياسات المشوهة والخطأ، بما ينعكس إيجابا على تعزيز بيئة الأعمال العامة داخل الدولة، وتسهم الحوكمة عبر تأمين المساءلة العامة في تحسين تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية إلى النمو، كما إن الشفافية كأحد ركائز المساءلة في إطار الحوكمة، تشكل خط دفاع ضد القيادات والسياسات القابلة لإضعاف فعالية قطاع الأعمال، وتفشي عدم الكفاءة في الأطر والممارسات المرتبطة ببيئة الأعمال بشكل عام.

كذلك تسهم الحوكمة في إنشاء مشاريع تجارية جديدة، وإدارة النشاطات الموجودة وتشجيعها بشكل أمثل، إذ من شأن الإدارات الكفء والمسؤولة المساهمة في تخفيض كلفة المعاملات، وتسهم الحوكمة في زيادة المرونة في التجاوب مع الأزمات الاقتصادية، وهو ما أثبتته تجارب الدول والمؤسسات خلال أزمة جنوب شرق آسيا في التسعينات، حيث تمكنت الدول التي تميزت بوجود مؤسسات ذات نوعية أفضل من التعافي بشكل أسرع من غيرها، وتسهم الحوكمة في تحسين مستوى الخدمات العامة التي تزيد من إنتاجية قطاع الأعمال، وتحسين الأداء الإداري مما يقلل من كلفة الاستثمار والأعمال ومخاطرها.

- الآثار السلبية، هناك مجموعة من الآثار السلبية المترتبة على ضعف تطبيق الحوكمة في المؤسسات الحكومية، وهي تتمثل في[28] ضعف أدوات المساءلة والشفافية، وإساءة استغلال السلطة، والفساد الإداري والمالي، وزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي، والحد من الاستثمارات، وضعف معدلات التنمية، والفقر.

3.1. معايير الحوكمة للنهوض بالتنمية المستدامة

لا شك ان التنمية المستدامة تعتبر من اهم القضايا التي تضمن الرقي لمستقبل الدول والنهوض بالجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والادارية لها، فمن خلالها يتم وضع البرامج التي تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات لتفعيل التعليم والتدريب والتوعية للتحضير والابداع.

وهناك جملة من المعايير التي تشكل المكونات الكبرى للحوكمة والتي تشارك في ارسائها الدولة ومؤسساتها والادارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كناشطين اجتماعيين، وتختلف هذه المعايير حسب المنظمات والهيئات الدولية كما تختلف حسب المناطق المعنية بالتطبيق فالمعايير المعتمدة من طرف الامم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تختلف عن المعايير التي وضعها الاتحاد الاوروبي في الكتاب

الابيض سنة 2001، فالأمم المتحدة في برنامجها الانمائي جعلت معايير الحوكمة تتكون من المشاركة، وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فأطرت مجموعة من المعايير التي تضم دولة القانون، وحسن إدارة القطاع العام، والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية[29].

بالرغم من ذلك فان تطبيق مرتكزات الحوكمة المرجعية ومعاييرها ومؤشراتها سينعكس على ابعاد التنمية المستدامة وصولا الى التنمية الانسانية لبعدها الشامل في جميع الظروف سواء في الرخاء او الحروب والازمات، لان ذلك سيؤدي حتما الى الترابط بين مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بالاستناد على الحوكمة الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الامد في حقول التعليم والتربية والثقافة والاسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدراً من العدالة والمسائلة الشرعية والتمثيل، فمن خلال كل ما سبق تبرز العلاقة الوطيدة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الامور المتصلة بالتنمية المستدامة وصالح الحوكمة، او ما يسمى بمبادئ وابعاد الحكم الرشيد، لا هذا الاخير هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي الى تنمية إنسانية حقيقية ومستدامة .

2. التحديات والعقبات أمام تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة

إحدى التحديات الرئيسية أمام تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة هو نقص المسائلة، حيث تفتقر العديد من الحكومات والمؤسسات إلى الآليات الفعالة للمراقبة والمساءلة عند اتخاذ القرارات، يعمل هذا النقص على تعطيل جهود تعزيز الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة، مما يؤثر سلباً على النتائج المرجوة من هذه الجهود، بالإضافة إلى ذلك يعد نقص الشفافية أحد العقبات الرئيسية، حيث إن الشفافية تعتبر أساساً أساسياً للحوكمة الفعالة، وبدونها يصعب على الجمهور والمجتمع المدني تقييم أداء الحكومة والمؤسسات ومراقبة استخدام السلطة وتخصيص الموارد بشكل فعال.

1.2. غياب المسائلة

غياب/عدم المسائلة يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق الحوكمة على التنمية المستدامة، حيث يشير إلى ضعف الآليات والتدابير الموجودة لمحاسبة الأفراد والمؤسسات على أداءهم، واتخاذ القرارات بشكل شفاف ومستنير، يجب تعزيز ثقافة المساءلة في المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال وضع آليات فعالة لرصد الأداء وتقييم السياسات والبرامج[30].

نجد بأنه في الوقت الحاضر، يتطلب تطوير آليات دقيقة تفصيلية قادرة على توسيع نطاق المساءلة بشكل أكبر وأعمق، وينبغي أن تقوم الأطراف المعنية بتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى ذلك يتعين على الأفراد والمؤسسات أن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم وتصرفاتهم، وأن يكونوا على استعداد للرد عندما يتم سؤالهم ومحاسبتهم. من المهم أيضاً أن يتم توفير الدعم الكافي للمنظمات المجتمعية والمدنية التي تعمل على تعزيز المساءلة ومراقبة أداء الحكومة والشركات، ويجب أن تكون هناك

آليات قوية للإبلاغ عن الفساد وتوجيه الشكاوى، ويجب أن يتم تعزيز حماية الشهود والمواطنين الذين يعلنون عن المخالفات.

في الختام، لا يمكن الاستغناء عن المساءلة في بناء مجتمعات قوية ومستدامة، ويجب أن يكون هناك التزام قوي من قبل جميع الأطراف لتعزيز ثقافة المساءلة، وتعزيز آليات تقييم الأداء واعتماد الممارسات الأمثل، من خلال تجاوز التحديات وتعزيز المساءلة، يمكننا تحقيق الحوكمة المستدامة وتعزيز التنمية الشاملة[31].

كما يتطلب ذلك تحقيق وتعزيز شفافية العمل الحكومي والمؤسساتية لضمان حصول المواطنين على المعلومات اللازمة والمساهمة في صنع القرارات بشكل منفتح وديمقراطي، وفي هذا السياق، فإن الشفافية تعني أن يتم توفير المعلومات للجميع بطريقة سهلة الوصول وواضحة الفهم، من خلال تبسيط المفاهيم وتوضيح العمليات المعقدة، وبالتالي يمكن للمواطنين أن يكونوا على علم بكل التفاصيل المتعلقة بالحصول على الخدمات الحكومية والحقوق والواجبات الخاصة بهم، كما أن الشفافية تتطلب تقديم المعلومات في الوقت المناسب وبصورة مستمرة، لتمكين الجميع من المشاركة الفعالة في صنع القرارات الحكومية، فالمواطنون يحتاجون إلى معرفة أي نقاط قوة أو ضعف في العمل الحكومي، وكذلك فهم التحديات التي تواجهها المؤسسات العامة، ومن هنا يمكنهم تقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم بهدف تحسين العمل العام وتعزيز التنمية المستدامة[32].

علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشفافية يُعَدُّ جزءاً أساسياً في بناء الثقة بين المواطنين والحكومات والمؤسسات العامة. فعندما يتم توفير المعلومات بشكل مفتوح وصادق، يشعر المواطنون بأنهم محترمون ومهتمون بهم، مما يعزز الشعور بالمواطنة والولاء والانتماء، وبالتالي يسهم في تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. في النهاية، فإن الشفافية في العمل الحكومي والمؤسساتية تعتبر أساساً لبناء نظام قوي ومستدام يخدم المصلحة العامة ويحقق تقدم المجتمع. وبالتالي، فإنه يجب العمل على تعزيز هذه القيمة وتحقيقها بطرق متعددة، بما في ذلك تحسين القوانين والتشريعات، وتدريب الموظفين على الشفافية والحوكمة الرشيدة، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى المعلومات[33].

2.2. غياب الشفافية

تعتبر الضبابية/السرية وعدم التوضيح والإفصاح عن المعلومات الضرورية والمهمة أمام الجمهور والمجتمع المدني، واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة على التنمية المستدامة وتحقيقها بكل فاعلية، إن غياب الشفافية في العمل الحكومي والمؤسساتي يؤدي إلى قلة الثقة في النظام وتشويش الرؤية الواضحة للتحفيز والتحسين في أداء الحكومة والمؤسسات[34].

كما أن نقص الشفافية يعوق بشكل كبير الجمهور والمجتمع المدني عن الوصول إلى المعلومات والبيانات الضرورية والمصداقية المتعلقة بأداء الحكومة والمؤسسات، وفتح هذه البيانات وتوضيحها بوضوح يساهم في تعزيز التعاون المثمر بين الجمهور والقطاع العام وبناء علاقة أفضل وأكثر شفافية ومصداقية بينهما، لذا، ينبغي على الحكومات والمؤسسات أن تعتبر الشفافية والإفصاح عن المعلومات كجزء أساسي من سياستها وممارستها

الحكومية والمؤسساتية، ويجب توفير البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل شفاف ودقيق وسهل الوصول إليها للجمهور والمجتمع المدني، وتقديم هذه البيانات بشكل منهجي وملائم يدعم المشاركة الفعالة والشراكة المجتمعية في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات[35].

بالإضافة إلى ذلك، تعزز الشفافية دور الرقابة والمساءلة وتقوي الثقة بين الحكومة والجمهور والمجتمع المدني، فهي تتيح للمواطنين فهم أفضل للمؤسسات الحكومية وعملها وتأثيرات قراراتها على حياتهم اليومية، علاوة على ذلك، تساعد الشفافية في الكشف عن الفساد وتعزيز النزاهة والاستدامة في القطاع العام.

في الختام، لا بد من تعزيز ثقافة الشفافية في الحكومات والمؤسسات وتعزيز الوعي بأهميتها والحاجة إليها في تحقيق التنمية المستدامة والعيش في مجتمع عادل ومزدهر للجميع. إن الشفافية هي أساس الحوكمة الرشيدة وفعالية القطاع العام وتعزيز التنمية المستدامة في مختلف المجالات والقطاعات، وتشكل قاعدة لبناء علاقات قوية وثقة بين الحكومة والجمهور.

ينتج عن ذلك تقليل الشفافية والمساءلة، مما يعرقل الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وللتغلب على هذه المشكلة، يجب تعزيز ثقافة الشفافية والوضوح في العمل الحكومي والمؤسسات، وتطوير آليات لتوفير الوصول العام إلى المعلومات ذات الصلة، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات والجمهور وتعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن الحوكمة الرشيدة تمثّل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما لها من دور محوري في تعزيز كفاءة إدارة الموارد، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن وجود أطر حوكمة فعّالة يسهم بصورة مباشرة في تحسين الأداء المؤسسي ودعم السياسات التنموية طويلة الأمد، في حين يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة إلى إعاقة جهود التنمية وتقويض استدامتها.

كما بيّن البحث أن العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية دون بيئة مؤسسية تقوم على سيادة القانون، والمشاركة المجتمعية، ومكافحة الفساد، وضمان المساءلة والشفافية في صنع القرار، وأبرزت الدراسة كذلك أن التحديات المؤسسية والتشريعية، وضعف القدرات الإدارية، وقصور آليات الرقابة والمتابعة، تُعد من أبرز العوامل التي تحدّ من فاعلية الحوكمة في دعم مسارات التنمية المستدامة، لا سيما في الدول النامية.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث حول دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، توصي الدراسة بما يلي:

- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بما يضمن الشفافية والمساءلة، وتحديث القوانين ذات الصلة بالحوكمة لتتوافق مع المعايير الدولية وأهداف التنمية المستدامة.
- تقوية استقلالية الأجهزة الرقابية وتمكينها قانونيًا وماليًا للقيام بدورها في الرقابة والمساءلة ومكافحة الفساد دون تدخل.
- تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة داخل المؤسسات العامة والخاصة، وربط المسؤولية الإدارية بنتائج الأداء الفعلي.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار التنموي، من خلال إتاحة المعلومات، وتوسيع قنوات الحوار مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- دعم التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية باعتبارها أداة فعّالة لتعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحسين جودة الخدمات العامة. أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، وتتضمن على الأقل تحديد الموضوع والإشكالية والعناصر الأساسية، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

الهوامش:

[1] الموسوي، حنان عبد الخضر هاشم، واقع و متطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي و ضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج، 1، ع، 21، 2011م، ص 242-289.

[2] الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي. إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، واشنطن، 2004م.

[3] البسام، (بسام بن عبد الله)، الحوكمة في القطاع العام والتنمية الشاملة والمستدامة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 3، 2021م.

[4] مبارك، (فاطمة)، التنمية المستدامة أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدني الالكترونية، 2016، ص 13-17.

[5] حرفوش، سهام، وصحراوي، ايمان، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7-8 ابريل 2008.

[6] بو سلمه، حكيمة، وعبد الصمد، نجوى، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، 2010م.

[7] قطوش، بشرى، جنوحات، فضيلة، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (5) 1، 110، 2018م.

[8] بن إبراهيم، ساره، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م.

[9] بوزيد، سامح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2013م.

[10] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، (2003)، اهداف التنمية للالفية تعاهد بين الامم المتحدة لانهاء الفاقة البشرية، بيروت، مطبعة كوركي، 2003

[11] بوزيد، سامح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره

[12] النعيمية، راشد، المعمري، ناصر، اتجاهات الطلبة المعلمين تخصص الدراسات الاجتماعية قبل الخدمة نحو قيم الاستدامة خلال جائحة كوفيد 19، وتوجهاتهم المستقبلية نحو تدريسها، مجلة كلية التربية، أسيوط، 2022، ص 171–203.

[13]Bawatneh SJ. Analytical View on the Impact of Foreign Aid on the Palestinian Local Development within the Framework of the Local Government Sector-Under the State Building …. Open Science Journal. 2020 .

[14]Abboushi N, Alsamamra H. Achievements and barriers of renewable energy in Palestine: Highlighting Oslo Agreement as a barrier for exploiting RE resources. Renewable Energy. 2021.

[15] أبو الغيط، هويدا محمود، وعبد السلام، طارق سعيد احمد، تقييم أداء الجمعيات الأهلية في التدريب المهني الحرفي للشباب بالقرى المصرية، مجلة السياسة والاقتصاد، 2022، مجلد 1، عدد 17.

[16] محمود، حسن محمد، ومحمود، محمد، دور البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية في التنمية المحلية خلال الفترة (2014–2021) بالإشارة لأهم نماذج تقييم السياسات، مجلة السياسة والاقتصاد، 2022م.

[17] محمد، رجب علي إسماعيل، التعليم من أجل التنمية المستدامة مدخل لتطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء خبرات بعض الدول، دراسة مقارنة، المجلة التربوية لتعليم الكبار، 2022م.

[18] فوكة، سفيان، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، مداخلة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكاليات التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 17 ديسمبر 2008، قاعدة معلومات البنك الدولي (2011).

[19] مازن مسلول محمد، قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، النبأ، العدد 30، كانون الثاني 2006

[20] الشحي، هشام بن عيسى، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، الأردن، يناير/2017، ص 49–53،85–88.

[21] Hanieh A. The Political Economy of State Formation in Palestine. RETHINKING STATEHOOD IN PALESTINE. 2021

[22]Haifa AA, Zineb OT, Ziad Q. Good governance: Concept, basics, and relationship to sustainable development from a Palestinian perspective. Sustainable Development. 2023

[23] عبد الرحمن قابيل، وآخرون، نموذج مقترح لمراجعة الأداء للتنبؤ بالفساد المالي في شركات قطاع الأعمال العام المُقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام تقنية التنقيب في البيانات، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2022م، ص 467–530.

[24] الشريف، السيد إبراهيم، وآخرون، إطار الإنفاق متوسط الأجل، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2023م، المجلد 1، العدد 47.

[25] سكينة، محمد عبد المنعم، التمكين التعليمي لطلاب لذوى الاحتياجات الخاصة في التعليم قبل الجامعي، دراسة ميدانية، المجلة التربوية لتعليم الكبار، 2023م.

[26] الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منظمة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم2022 .

[27] قطوش، بشرى، جنوحات، فضيلة، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (5) 1، 110، 2018م.

[28]عبد الرحمن محمد رشوان ومحمد عبد ربه ابو رحمة، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز وجودة التقارير المالية، دراسة حالة على الكليات الجامعية الفلسطينية .

[29] Abhayawansa S, Adams CA, Neesham C. Accountability and governance in pursuit of Sustainable Development Goals: conceptualizing how governments create value. Accounting, Auditing & Accountability Journal. 2021 Jun 1;34(4):923-45.

[30] عبد السميع حسانين، وآخرون، تأثير القيادة التحويلية علي الملكية النفسية بالتطبيق علي العاملين بقطاعات وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة The Impact of Transformational Leadership on the Psychological Ownership (PO). المجلة المصرية للدراسات التجارية، 2022 .Oct 1;46(4):531-600

[31] منال، علي حسن محمد، برنامج مقترح في ضوء أبعاد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر وأثره في تنمية التفكير المستدام والتوازن المعرفي والاتجاهات المستدامة لدى طلاب الشعب العلمية بكلية أسيوط، مجلة كلية التربية، 2022م.

[32] مخلوف، (محمد السيد)، تعظيم رأس المال الفكري بجامعة السويس لتحقيق ميزتها التنافسية، تصور مقترح، مجلة كلية التربية، أسيوط، 2022م.

[33]Androniceanu A. Transparency in public administration as a challenge for a good democratic governance. Revista» Administratie si Management Public «(RAMP). 2021(36):149-64

[34] إسماعيل، علي سيد، تقنية البلوك تشين34 (Al Blockchain) آليةً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، Qasimia University Journal of Islamic Economics. 2021 Jun 23;1(1):147-88. alqasimia.ac.ae

[35] محمد عبد المنعم، دعاء، دور إدارة التميز في تعزيز الاستغراق الوظيفي لقادة المدارس الثانوية في ضوء رؤية مصر، المجلة التربوية لتعليم الكبار، 2023م.